

عان : السبت ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٨٣ هـ: الموافق ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٦٣ م، العدد ١١٧٨

الفهرس

علم الامة

علم الامة

الامة

الامة

الامة

الامة

الامة

الامة

الامة

الفام رقم (۹) لسنة ۱۹۹۳ نظام الفناصل الفخريين المعدل

الفام رقم (۹) لسنة ۱۹۹۳ نظام القناصل الفخريين المعدل

الاموان الحاص بتفسير القوانين

الاموان الحاص بتفسير القوانين

الاموان الحاص بتفسير القوانين

الاموان الحاص بتفسير القوانين

侧理

مدلي ما الإراك الدلحة الاردادة

خدالمسيز للفلك منك الملك للفادونية المائمية

بمقتضي الفقره الاولى من المادة (٧٨) من النستور نصدر ارادتنا بما هو آت .

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورته العادية يوم السبت الواقع في (٢) تشرين الثاني سنة ١٩٦٣ ميلاديه الموافق (١٥) جمادى الثاني سنة ١٣٨٣ هجرية .

1974/1./47

الحسين بطسلال

وزير الداخاية رثيس الوزراء

صالح انجالي حسين بن ناصر

نحدالمسير للفك كماك الكادونية المحاتمية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البالديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/١٠/١٦ تأمر بوضع النظام الآني : –

نظام رقم (۹۵) لسنة ۱۹۲۳

نظام بلدية سحاب

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام بلدية سحاب لسنة ١٩٦٣) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول ــ الشوارع والطرق والارصفة

المادة ٢ ــ يكون للعبارات والالفاظ التالية والواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لهــــا ادناه الا اذا دلت القرينة

« المجلس » مجلس بلدية سحاب .

« الشارع » كل طريق او ممر او زقاق او درب او مدرج او ممشى او جادة او ساحـــة يملك الجمهور

« منطقة البلدية » منطقة بالدية سحاب. « المائك » الشخص الذي يملك او يتقاضى ايجار ، اي ملك ، سواء لحسابه الحاص او بصفته وكيلا او

شريكا ، او كان له حق التصرف في ذلك الملك سواء كان الملك مسجلا باسمه او لم يكن .

« الملك »الابنية والاراضي على اختلاف انواعها، مسورة كانت ام غير ذلك، مسكونة ام غير مسكونة مبني عليها ام غير مبني ، عامة ام خاصة .

« الرئيس » رئيس المجلس .

الرصيف » المساحة الواقعة بين حد الشارع وحد طريق السيارات والعربات.

المادة ٣ ــ يعتبر المجلس مسؤولا عن فتح الشوارع والطرق وانشائها وصيانتها وتجميلها ضمن منطقة البلدية .

المادة ــ ٤ عندما يتخذ المجلس قرارا بأنشاء شارع عمومي لاول مرة يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة على ذلك الشارع مكلفين بالمساهمة في انشائه ، ويحدد المجلس نسبة اشتراك اصحاب الاملاك في النمةات الى الحساء الذي يراه عادلاً ، وتقسم هذه النفقات بين المالكين بنسبة طول واجهة الاملاك المائدة اليهم والليزميمة لذلك

Chris

المادة ٣ – تحصل النفقات من المكلفين بمقتضى هذا النظام بالطريقة التي تحدل فيها الضر اثب والرسوم المستحقة للمجلس.

المادة ٧ – اذا أريد تبليغ اخطار او اشعار او مستند ، بمقتصى هذا النظام ، الى اي مالك بصـــورة مشتركة وكان المالك مجهول محل الاقامة ، او يتعذر تبليغه بالذات ، بجوز للمجلس ان ينشر هــــذا الاخطار في احدى الجرائد المحلية ويعتبر ذلك الاعلان تبليغا قانونيا بعد مضي عشرة ايام من تاريخ نشره .

المادة ٨ ــ يعتبر الشخص مسؤولاً عن الافعال التي يقوم بها بالذات . او بواسطة خادمه او احد افر اد عائلته ممـــن يعيش معه ، او بواسطة شخص ماذون منه ولو لم يكن مستخدما لديه .

المادة ٩ – كل من :-

أ – بنى او انشأ او اقام حائطا او سياجا او عمودا او اي عائق آخر و اي شارع او في قسم منه

ب ـ غطى او اعاق اي مجرى او مصرف او قناة واقعة في اي شارع عام .

ج وضع صندوقا او طردا (بالة) او بضائع او اية مواد اخرى في اي شارع ، او تسبب في و صعها بصورة تمنع عمال التنظيفات من القيام بواجبهم ، وتعطل او تعيق ، حركة السير في الشارع زيادة عن الوقت المعقول لتحميل ذلك الصندوق او البصائع او المواد او الزالهسا ، يعتبر انه قسد ارتك محالفة

المادة ١٠ يجوز للرئيس ، او من ينيبه بلاك ، ازالة اي عائق . واستيفاء حميع النفقات الستي تصرف في ذلك السبيل من الشخص الذي اقامه ، كما يجوز للرئيس ، او من ننيبه بذلك ، اصدار الامر للشخص المذكور بازالة ذلك العائق من الشارع العام .

المادة ١١ – ليس في هدهالمادة ما يمنح المجلس من الساحخطيا باقامةانشاء مؤقت في اي مكان ابان الاعياد والاحتفالات

المادة ١٧- أ – لا يجوز لاي شخص ان يضع اي مادة من مواد البناء في اي شارع ، او ان يحفر حفرة او بخندقا الا بعد الحصول على تصريح خطي من مراقب الابنية ، وموافقة الرئيس ، او من ينيبه بذلك وبجب ان يتضمن ذلك التصريح الشروط الواجب مراعاتها في وضع تلك المواد او حفر تلك الحفرة او الخندق ، مع بيان المساحة المراد اشغالها ، ومدة العمل بالتصريح .

ب - اذا اصدر مثل هذا التصريح الى شخص ما ، يجب عليه ان يقيم سياجا واقبا حول المواد او الحفرة او الخدنة على نفقته الخاصة . وان يبقى ذلك السياج قائما الى ان ترفع تلك المواد ، او ان تطمر الحفرة ، او يؤمن الناس من خطر السقوط ، بوضعه حول ما ذكر نوراً كافياً اثناء الليل ، ويجوز الرئيس سحب هذا التصريح اذا وجد ، او ثبت لديه ، اسباب استثنائية تبرر ذلك ، وللمتضرر ان يعترض على ذلك لدى المجلس .

ج – كل من وضع مواد او حفر حفرة او خندةا ، دون الحصدول على تصريح ، او تحلف عن اقامة سياج او عن وضع نور حول المواد او الحندق ، او مخلف عن از الة نلك المواد يعتبر امه ارتكب مخالفة.

يجوز للرئيس ، بعد انتهاء المدة المعينة بالتصريح ان يطمر تلك الحفرة (الخنــــدق) وان يستوفي جميع النفقات من الشخص المتخلف .

المادة ١٣ ـ ا _ يجوز للمجلس اذا رأى ان اي بناء او بدر او حفرة او كهف او اي مكان اخر يشكل خطرا على الجمهور لنقص في ترميمه او صيانته او تسييجه او لاى سبب اخر ان يرسل اخطارا خطيساً الى مالكه ينذره بتصليحه او تسييجه في الحال بشكل يمنع الحطر الناشيء عنه .

ب _ كل مالك تخلف دون سبب معقول عن القيام بما كلف به في الاخطار المشار اليسه في البند السابق يعتبر انه ارتكب محالفة ويجوز للمجلس ان يقوم بالعمل الوارد في الاخطار وان يستوفي جميسع النفقات التي تكبدها في هذا السبيل من مالك تلك الابنية او البئر او الحفرة او المكان الاخر .

المادة ١٤ ـ آ ـ كل من عطل او شوه او از ال سطح احد الشوارع او رصيف او الحق به ضررا او اجرى بسه تغيير اعلى اي وجه دون ان يكون قد حصل على تصريح خطي بذلك من الرئيس او من ينيبه يعتبر نه ارتكب مخالفة .

ب _ يجوز لار ثيس او من ينيبه بذلك صلاحية اصدار هذا التصريح الى اي شخص مقيدا بالشروط التي ستصويها المجلس .

ج ـ للمجلس ان يصلح سطح اي شارع شوه على الوجه الانف الذكر ويزيل الضرر اللاحسى به وان يستو في جميع النفقات التي يتكبدها في ذلك السبيل من المخالف .

المادة ١٥ – اذا لحق ضرر طارىء وغير مقصود بشارع من الشوارع العامة او باي قسم منه بسبب حفريات اجريت في ارض متخمة لذلك الشارع يجوز للرئيس او من ينيبه ان يبلغ مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات او الشخص الذي قام بها انذارا يكلفه به لاصلاح الضرر الذي لحمد بالشارع واذا تخلف ذلك الشخص عن القيام بما كلف به في الانذار فللمجلس ان يقرر اصلاح الضرر المتسبب عن الحفريات و ستيفاء المصاريف التي يتكبدها في ذلك السبيل من مالك الارض او المسبب الضرر .

المادة ١٦- اذا وجد ان اي رصيف او اي قسم منه يؤلف قسما من شارع لم يسد سطحه ولم يرصف ولم تحفر اقنيــة ومصاريف فيه حسب طلب المجلس فيجوز للمجلسان يرسل اخطارا خطيا او ينشر اعلانـــا في احدى الصحف المحلية الى الملاكين بذلك الشارع او اي قسم منه يكلفهم به لتسوية الرصيف ورصفه وحفر اقنية ومصاريف فيه خلال المدة التي يعينها الاخطار وبالصورة التي يعينهـــا المجلس بنـــاء على اقتراح المهندس المحتص .

المادة –١٧ اذا لم يشرع في العمل حسب المواصفات المطلوبة خلال المدة المعينة في الاخطار والاعلان او شرع فيه ، ثم توقف لمدة تزيد عن الشهر يجوز للمجلس ان يتم العمل بنفسه اذا استصوب ذلك على نفقة المالكين .

المادة _ 19 أ _ ينبغي على كل شخص اذا رغب بانشاء رصيف او قسم من رصيف متاخم لملكه ضمن منطقــة البادة ان يقدم طلبا الى الرئيس لمنحه رخصة بذلك وتتضمن الرخصة الشروط الواجب توفرها في ذلك الرصيف والمواد الواجب استعمالها .

ب اذا خالف طـــالب الرخصة تعليمات الرئيس ، او قام بالعمل دون ترخيص يعتبر انه ارتكب مخالفة ، ويكلف بدفع النفقات التي يتكبدها المجلس في سبيل القيام بالعمل المبين في الرخصة .

المادة - ٢٠ كل من : -

- أ 🗕 طرح اية قاذورات ، او مواد كريهة اخرى ، في اي طريق او شارع .
 - ب القى اية نفايات ، او مياه قلىرة في اي طريق او ساحه .
- ج وضع ، او تسبب في وضع ، اية خيمة ، او مظلة او غطاء ، او اي شيء بارز آخر ، فوق اي طريق ، او على محاذاتها ، باستثناء ما كان كل جزء منها لايقل ارتفاعه عن المترين ونصف .
- د ــ مد ، او تسبب في مد ، اية اسلاك ، او ما شابههـــا من الادوات ، فوق اي طريق ، وذلك قبل الحصول على تصريح خطي من الرئيس ، او من ينيبه بذلك .
- ه اوقف سيارة ، او عربة ، او دراجة ، في الطريق لمدة تزيد عما هو ضروري لتحميلها بالبضاعة
 او لانزال البضاعة منها .
- و حفر ، او تسبب في اجراء حفريات في ، اي طريق، قبل حصوله على تصريح خطي من الرئيس، او من ينيبه بذلك .
- ز تخلف عن تسييج اية حفرة اجراهـــا في الطريق ، او عن وضع نور بجـــانب تلك الحفرة ، بعد غروب الشمس ، لتنبيه المارة ،
- ح اتلف اية علامة من علامات البلدية ، او اي اعلان من اعلاناتها ، او اي مصباح من مصابيحها او اية شجرة مغروسة على جانب اي طريق او في اية حديقة او ميدان ، او الحق اي ضرر باموال المجلس الاخرى .

يعاقب ، لدى ادانته من قبل المحكمة ، بغرامة لاتتجاوز خمسة دنانير .

الفصل الثاني ــ رسوم بيع الحيوانات

الماةة—٢٢— يستوفي المجلس رسوما مقدارها ١٪ من ثمن كل حيوان يباع بـــالمنطقة ، من ضان او ماعز وبهائم وخيل وابل وابقار وجاموس ، الصغير منها والكميير .

المادة_٢٣_ لدى مبادلة حيوان باخر يستوفى نفس الرسم المقرر بمقتضى المادة السابقة من الفريقين المتبادلين او من احداهما ، على اساس السعر الدارج عند اجراء المبادلة .

الفصل الثالث ــ رسوم اللبخيات

المادة ــ ٧٤ ــ يقوم مفتش اللحوم ، او من ينيبه ، بمعاينة الحيوانات المعدة للدبح . وله ان يمنع ذبح اي راس منها ، لمرض او علة فيه ، او لاسباب يقرها المجلس ، وان يكلف جميع الدبـــاحين والسلاحين والمستخدمين في المسلخ باستعمال الاحدية والالبسة التي يراها ملائمة او تقررها الجهات الصحية

المادة ٢٥ – نذبت جميع الحيوانات التي يقصر بيع لحومها ضمن منطقة البلدية او ، في المسلخ او ، في المكان الذي يشير اليه مفتش اللحوم ، وبالكيفية التي يوعز بها .

المادة ٢٦ – لا يجوز نفخ الذبائح بالفم بل يجب نفخها بمنفاخ خاص او بمنفاخ البلدية .

المادة ٢٧ ٪ لا يجوز نقل الذبائح ، او اي جزء منها ، من المسلح ، قبل فحصها النهائي وختمها بخاتم البلدية .

المادة ٢٨ ـ أ يسترفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح بقصد البيع : –

س ٢ عن كل رأس من الضأن والماعز سرأ من المغان المارا

عن كل رأس من الحرفان والجديان
 عن كل رأس من البقر وصفار الابل.

٠ عن كل رأس من الجال والجاموس .

٧ عن كل رأس من العجول .

ب ــ يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي ينم نفخها بمنفاخ البلدية :

عن كل رأس من الضان والماعز .

ه عن كل رأس من الحمل والجديان .

١٥ عن كل رأس من البقر وصغار الابل.

٢٠ عن كل رأس من الجال والجاموس.

١٥ عن كل رأس من العجول .

المادة ٢٩ ـــ لا يجوز لمستورد اللحوم الطازجة من خارج المنطقة التابعة للبلدية ان يتصرف بها قبل عرضها على مفتش اللحوم ، للبت في صلاحيتها ، ودمغها بخام البلدية .

المادة ٣٠ ــ يستوفي المجلس رسم معاينة قدره (٥) فلوس عن كل كيلو لحم يجلب منخارج منطقة بلدية سحاب لبيعه فيها.

الفصل الرابع – رسوم الخضار والفواكه

المادة ٣١ ــ لا يجوز لاي شخص ان يبيع ، او يعرض للبيع ، بالجمله او بالمفرق ، الفواكه والخضـــار الطازجة او الجافة ضمن منطقة البلدية ، الا في السوق المخصصة لهذه الغاية من قبل المجلس .

المادة ـــ ٣٢ يستوفي المجلس من المشترى عما يباع من الحضار والفواكه الطـــازجة ضمن منطقة البلدية، او في اسواقها المخصصة ، رسما قدره ٢٪ من بدل البيع .

الفصل الخامس ــ رسوم القبان

المادة ٣٣ – يستوفي المجلس رسم قبان عما يباع ضمن منطقة البلدية ، خارج المخازن والمستودعات ، من المواد التالية وما شابهها ، الرسوم التالية :

	فلس
عن كل ٤٠ كيلوغرام او جزء منها من جميع اصناف الحبوب .	٥
عن كل ٥٠ كيلو غرام او جزء منها من الحطب والبصل والملح .	٥
عن كل ٤٠ كيلو غرام او جزء منهـــا من السيرج والطحينة والسمك الطـــاز	١.
وحب الزيتون وزيته والدبس واللبن والجميد والجبن والصـــابون وعصير البند	
والتوم والبطاطا والدخان والهيثني والفحم والكلس والصوف والشعر المحلي .	
عن كل ثلاثة كيلو غرامات من المحلي .	1.
عن كل جلد من جلود الضان والمــــاعز .	٥
عن كل جلد من جلو د البقر والجال والجاموس .	1.
▼ -	

عن كل حمل بهيم من التبن .

المادة ٣٥– لا يجوز لاي شخص ان يبيع اية مادة من المواد المذكورة في هذا الفصل الا في الاسواق المجصصة لها ، وامكنتها المقررة لهذه الغاية من قبل المجلس .

الفصل السادس ـــ رسوم الملاهي والمقاهي

المادة ٣٥_ يستوفي رسوم الملاهي والمقاهي سنويا من كافة الكلفين بها في بلدة سحاب بحسب الترتيب التالي :

	فلس دينار	ا ـــ المـــاني :
درجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	٣	
درجة ثانيسة	Y	- A-
درجة ثالثــة	1	
درجـــة اولى	4.	ب السيــنا
درجة ثانيــــة	1.	

الفصل السابع ــ رسوم اللوحات والاعلالات

المادة ٣٦ ــ أ ــ ايفاء للغاية المقصودة من هذا الفصل :

تشمل لفظة (اعلان) كل اعلان او صورة نقش او رسم او تصميم او صررة شمسية تمرض في اي مكان من الامكنة العامة على ورقة او خشبة او زجاج او معدن او كل شريط سيبائي يحرض في مكان عام خلاب الملهى العمومي المرخص حسب الاحرال .

ب و نعني لفظة لوحة ــ لافتة او آرمة او كل اعلان يعرض على مسكن شخص ، او مكتب او محل على علي يتضمن اسم ذلك الشخص فقط ، او موضوع عمله ومهنته او حرفته التي يتعاطاها في ذلك المحل ، او بيان الغاية الاخرى التي يستعمل العقار من اجلها ، او رسم ذلك الشخص مع اي بيان او اعلان هكذا .

ج _ تشمل عبارة (مكان عام) كل طريق او شارع او جادة او ممر او حديقة عامة او زقاق او ميدان علكه الجمهور وله حق السير فيه ، وكل موقع مشغول . وكل جسر او رصيف او سياج او لوحة اعلانات او نشرات .

المادة٣٧ ــ لا يجوز لاي شخص ان يضع لوحة على محل ، او ان يستبقي اللوحة الموضوعة سالفاً على محله ، الا بعد الحصول على رخصة من الرئيس .

المادة ٣٨ - يجوز للرئيس او من ينيبه ، ان يمنح الرخصة او يرفض مع بيان الاسباب .

المادة ٢٩ ــ تجدد الرخصة في اول شهر نيسان من كل سنة ، وفي حالة عدم تجديدها تنزع من مكانها .

المادة ٤٠ يَجب على كل من يريد الحصول على رخصة لوحة اعلان ان يقـــدم طلباً الى الرئيس ، ويذكر في الطلب اسمه وعنوانه والمحل الذي يرغب وضع اللوحة فيه وحجمها ومضمونها .

المادة ١٤ – يستوفي المجلس رسم اللوحات والاعلانات عن كافة المكلفين بها في منطقة البلدية حسب المعدل التالي : –

	دينار	فلس
عن كل لوحة لا يزيد طولما عن ٥٠سم		70.
عن كل لوحة يزيد طولها عن ٥٠ سم		
عنكل لوحة يزيد طولها عن المرالواحد	١	
عن كل اعلان مها كان نوعه .		0.

المادة ٢٤ ــ تعفى من الرسوم الاعلانات الصادرة عن دائرة حكومية او جمعيات خيرية .

المادة ٤٣ ــ لا يجوز ان يكتب اي شيء على لوحة الاعلان الا باللغة العربية، ويستثنى من ذلك اللوحات او الاعلانات المنشورة بتصريح خاص من الرئيس ، او من ينيبه ، مع بيان الاسباب .

الفصل الثامن ــ رسوم البسطات والمظلات

المادة ٤٤ ــ لا يجوز لاي شخص ان يعرض سلعته عـــلى بسطة او تحت مظلة الا بموجب تصريح مـــن المجلس وفي المكان الذي يوافق عليه المجلس ، وبقرار منه .

المادة ٤٥ ــ يعمل بالرخصة من تاريخ صدورها لغاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر اذار الذي يلي تاريخ الصدور .

المادة ٣٤ ـ يحظر على اي بائع ان يضع عربته او بسطته او مظلته في اي مكان من الشارع بصورة تعرقل معها حركة

عكد من الأجل

المادة ٤٧ — يجوز للرئيس ، او من ينيبه ، او اي من ماموري الشرطة ،او اي موظف مـــن موظفي البلدية المختص ان ينقل اية عربة نقل او بسطة او مظلة تكون موضوعة في اي مكان خلافاً لاحكام هذا النظام .

المادة ٤٨ – يستوفي المجلس (٥٠٠) خمساية فلساً رسماً سنوياً من البسطات المتنقلة وعربات البيع .

المادة ٤٩ ـ يستوفي المجلس عن كل بسطة ثابتة خمساية فلساً للمتر الواحد.

المادة • ٥ ــ تعتبر المظلات على ثلاثة انواع في منطقة البلدية ، وتصنف بقرار من المجلس البلدي ، ويستوفى عن كل منها رسماً سنوياً بالنسبة التالية : ــ

	دينار	فلس
الدرجة الأولى	1	
الدرجة الثانية		011
الدرجة الثالثة		04.

الفصل التاسع – رسوم الاوزان والمقاييس والمكابيل

المادة ٥١– لا يجوز لاي بائع ان يستعمل اية اوزان او مقاييس او مكاييــــل ، الا الاوزان والمقاييس والمكاييـــل المنصوص عليها في القانون ، وبعد دمغها من البلدية .

المادة ٥٢ ــ تستوفي البلدية لمرة واحدة (٥٠) خمسين فلسآ رسم دمغة من كافة البائعين بالميزان والمقاييس والمكاييل في منطقة البلدية .

الماده ٥٣ – تستوني البلدية ثلاثين فلساً رسم معاينة سنوياً ، عن كل قطعة من الموازين والمقاييس والمكاييل وتوابعها .

الفصل العاشر – لوحات اسماء الشوارع

المادة ٤٥ ــ تعني لفظة (شارع) الواردة في هذا الفصل من النظام ، كل شارع او طريق او زقاق او ساحة واقعة ضمن منطقة البلدية .

المادة ٥٦ ــ يحق للمجلس ان يزيل اية لوحة من لوحات اسماء الشوارع وضعت بدون اذن منه .

المادة ٧٧ – كل من ازال ، او محا آية لوحة من لوحات الاسماء ، الموضوعة بمقتضى المادة (٥٥) من هذا النظام، او عبث بها ، او اعاق المجلس ، او معتمده ، هن وضع لوحة باسم اي شارع عسلى اي ملك بمقتضى المادة المدكورة ، او خالف احكام المادة ٥٦ من هذا النظام ، يعتبر انه ارتكب مخالفة .

الفصل الحادي عشر ــ التنظيفات والاضرار الصحية

المادة ٥٨ ــ يقتضي على كل من يشغل دارا او مكانا للسكن والتجارة او لتعاطي الاشغال ، ان يعد عدداً كافياً من الصناديق المصنوعة من الحديد بالحجم والتركيب الذي يوافق عليه المجلس، او معتمده او مراقبالصحة، لوضع النفايات الجافة فيه ، مع المحافظة عليها ، وابقائها في حالة صحية وتصليحها واستبدالها بغيرها ، لدى الطلب من مراقب الشؤون الصحية التابع للبلدية .

المادة ٥٩ ــ يحظر القاء النفايات والمواد الكريهة والمياه القدرة في الشوارع العامـــة والطرق او اي مكان آخر ، غير امكنتها المخصصه من قبل المجلس .

المادة ٢٠ ــ لا يجوز لاي شخص ان يترك حيوانا في الطريق ، او ان يربطه ، او ان يدعه هائماً فيه ، او ان يمتطي ويسوق بعنف حصانا ، او اي حيوان آخر .

المادة ٦١ ــ يترتب على كل من يشغل اسطبلات في منطقة البلدية ، ان يتخذ التدابير لايـــداع نفايات الاسطبل في اوعية خاصة ، يعدها لتلك الغاية ، عـــلى ان تكون مصنوعة بالشكل والحجـــم اللذين يعينها مراقب الصحة ، ومن المادة التي يعينها .

المادة ٦٢ ــ ينجب ان تكون صناديق الزبالة في المكان الذي يعينه مراقب الصحة ، وفي متناول عمال البلدية ، وان لا توضع بها الا النفايات الجافة .

المادة ٦٣ ــ يستوفي المجلس عن جيف الحيوانات التي تنقل وتدفن بواسطته الرسوم التالية :

فلس عن كل راس من الجاموس والجال والبغال والحمير والحيل .

٢٠ عن كل راس من العجول والمهر .

۱۵۰ عن كل راس من الضان والماعز . ۷۵ عن كل راس من الخرفان والجديان .

ه عن كل راس من الكلاب والقطط .

الفصل الثاني عشر ــ القابلة القانونية

المادة ٦٤ ــ على قابلة البلدية المعينة ان تحضر كل ولادة تقع ضمن منطقة البلدية ، وان تبلغ الطبيب المسؤول وديوان البلدية عن كل حادث ولادة تحضره .

المادة ٢٥ ــ لا يجوز لقابلة البلدية ان تتقاضي في اية حال اجرة لقاء ما قامت به من خدمة ولادة .

المادة ٦٦ ــ يستوفي المجلس رسماً عن كل حادث ولادة تحضرها القابلة البلدية قدره خمساية فلسا بصـــورة عامة ، ويعتبر هذا الرسم ايراد لصندوق رعاية الطفولة في البلدية ، ويجوز للمجلس اعفاء من يثبت فقره .

سن الأجل

الفصل الثالث عشر – رسوم الابنية

المادة ٦٧ – لا يجوز ان يقام اي بناء ضمن منطقة البلدية – اي بناء جديد او اضافي او ترميم او تغيير او حفر حفرة امتصاصية او بنر او كهف قديم او حديث او اي انشاء للسكن او لاغراض اخـــرى الا بعد الحصول على تصريح من المجلس .

المادة ٦٨ – للمجلس قبل اعطاء التصريح ، ان يطلب ابراز المخططات والمقاطع للبناء او التغيير او الترميم المزمع القيام به . به وفقاً لقانون تنظيم المدن والقرى رقم ٣١٪ ١٩٥٥ ، وان يطلب بيان اوصاف العمل المنوي القيام به .

المادة ٦٩ – المجلس ان يقرر المواد التي يجب استعالها للابنية الجديدة او الاضافية او التغيير ات والترمياتوالوسائل الصحية بصورة عامة ومساحة الفسحة الهوائية والتدابير الواجب اتخاذها للمجاري ومنع الحرائق .

المادة ٧٠ ــ للمجلس ان يمنع استعال اي بناء غير صالح للسكن او الاستعال الى ان يعاد بناؤه او يرمم بصورة تجعله صالحاً للسكن والاستعال .

المادة ٧١ -- للمجلس ان يؤمن هدم اي بناء او ترميمه منعاً لانهياره ومخاطره اذا لم يقم صاحب البناء بذلك ، خلال المدة التي يعينها المجلس في اخطاره ، وتحصل نفقات ذلك بالطريقة التي تحصل فيها رسوم وضرائب البلدية من صاحب البناء والمسؤول عنه .

المادة ٧٧ ــ يستو في المجلس الرسوم عن التصاريح التي يصدرها كما يلي .

9.	•	
	فلس دينار	
رسم التسجيل (طلب النصريح)	Y0.	f
رسم ابنية السكن على اختلاف انواعها عن كل طابق للمتر المربع الواحد	10	ب
رسم ابنية المصانع والمستودعات ودور السينها والمسارح واماكن اللهو عن كل	۳.	*
طابق للمتر المربع الواحد .		
رسم الشرفات الخارجية البارزة على الشارع والطرقات للمتر المربع الواحسد	101	۵
رسم الشرفات الدائحلية للمنز المربع الواحد.	1	A
رسم البروز في البناء على الشارع والطرق العامة للمتر المربع الواحد .	0	و
رسم الجدران على الحدود الخارجية (السور).	1.	ز
رسم الحفرة الامتصاصية رسما مقطوعا .	10.	ح
رسم التغييرات والترميات الداخلية رسما مقطوعا .	***	ط
رسم الكشف مهما تعددت الكشوف	17	ন
الساسي عن تجديداارخصة بعدانقضاء مدتها التي هي سنةو احدة من تاريخ صدورها	٥٠٪ من الرسم الا	J
-		

الفصل الرابع عشر ترخيص سلاخي الذبائح

المادة ٧٣ ـــ لايجوز لاي شخص كان ه مباشرة سلخ الدبائح في مسلخ البلدية ما لم يكن قد حصل على زخصة بدلك من المجلس .

المادة ٧٤ – لاتمنح الرخص للطالب الا اذا كان بالغا من العمر ١٨ سنة وثبتت لباقته الصحية ، طبيا ، وتمنسح في اختيار عملي تجريه لجنة مشكلة من طبيب بيطري يعينه معالي وزير الزراعة وعضوا يعينه المجلس ، ويكون اجتماع هذه اللجنة بدعوة من الرئيس لاختيار طلاب الرخص مرة كل عام ، على ان يعلن عسن يوم الاختيار ، ويعلق الاعلان على باب المسلخ ، وينشر في احدى الجرائد المحلية ، بشرط ان يتم ذلك قبل الموعد المحدد للاختيار باسبوعين على الاقل ، ويشتر ط لنجاح الطالب ان لا تستغرق عملية السلخ اكثر من الوقت المحدد الذي تعينة اللجنة الفاحصة ، وان يعتبر الجلد الناتج عن العملية من الدرجة الاولى ، طبقا للمادة ٧٤ من هذا الفصل .

المادة ٧٥ -- يجب على طالب الرخصة ان يقدم طلبا ملصقا عليه طوابع ايرادات بقيمة ثلاثين فلسا الى المجلس قبـــل الموعد بثلاثة ايام على الاقل ، مبينا فيه اسم الطالب ولقبه وسنه وصناعته وجنسيته ومحل اقامته .

المادة ٧٦ ــ تعطى الرخصة مقابل دفع رسم قدره دينار واحد ويعمل بها لمدة سنة واحــــدة من تاريخ اصدارها ، وتجدد في الحادي والثلاثين من شهر آذار الذي يلي تاريخ الصدور .

المادة ٧٧ ــ. تعطىللعال ومساعدي السلاخة المرخصين اللذين تثبت لياقتهم طبياً ، رخصة خاصة بالدخول الى المسلخ مقابل دينار واحد للرخصة ، ويعمل بها لمدة سنة واحدة من تاريخ اصدارها .

المادة ٧٨ ــ لا يجوز لاي شخص غير السلاخ ان يقوم بفصل الجلد عن الذبائح ، كما لا يجوز لاي كان ان ينزع اجزاء من النسيج الحلوي الملاصق للجلد .

المادة ٧٩ ــ تعاين الجلود وتصنف بعد عملية السلخ ، من قبل مفتش اللحوم ، حسب الدرجات التالية : ــ

أ ــ جاود الدرجة الاولى ، وهي التي تتوفر فيها الشروط التالية : ان يكون الجلد خاليا من الشطب والشروح وتعاريج السكين والقطوع ما عدا الاطراف من عند
 الارجل ، حيث يسمح بقطع صغيرة لا يزيد طولها على ٥ سم شبرا على بعد ٥ سم .

ب ــ جلود الدرجة الثانية ، وهي التي تتوفر بها الشروط التالية : ــ

ان يكون الجلد خاليا من الشطب والشروح وتعاريج السكين ، ويسمح بوجود مقطع او اثنين من الجلد لا يزيد طولهما على ٥ سم خلاف القطوع التي بالاطراف .

ج ــ جلود الدرجة الثالثة ، وهي التي لا تتوفر بها صفات جلود الدرجتين الاولى والثانية .

المادة ٨٠ – اذا اعتبر اكثر من جلد واحد من جلود الدرجة الثائثة طبقاً لعملية تصنيف الجلود المبينة في المادة السابقة من هذا الفصل ، فيجوز للمجلس بناء على توصية مفتش اللحوم ، او بناء على طلب ممثل وزارة الزراعة وقف السلاخ عن العمل ، مدة لا تزيد على اسبوع للمخالفة الأولى مع مراعاة عدد الجلود التي قسام يسلخها في نفس اليوم من توقيع العقوبة ، فاذا وقعت منه مخالفة خلال شهر من تاريخ المخالفة الأولى ، جاز وقفه مدة لا تزيد على اسبوعين ، اما اذا وقعت منه مخالفة ثالثة خلال نفس المدة ، فيجوز للمجلس بان يسحب الرخصة منه نهائيا ،

عكذبن الأجل

خوراط يز للفك من الملك للفادونية الحائمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/١٠/١٩ نأمر بوضع النظام الاتي : —

نظام رقم (٩٦) لسنة ١٩٦٣

نظام القناصل الفخريين المعدل

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام القناصل الفخريين المعـــدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم ٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٧ _ تعدل المادة (١٢) من النظام الاصلي بحلف ما جاء فيها بعد عبارة (كاتب العدل).

المادة ٣ ــ تعدل المادة (٢٠) من النظام الاصلي بحدف ما جاء فيها بعد عبارة (البعثات المسلكية) .

1477/1-/14

احتينط لمال

رئيس الـــــوزراء ووزيرا لخارجيــــة حمين بن فاصر وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفــاع عبد القادر الصالح وزير	نائب رئيس الوزراء سعيد الم فتي وزير التعليم والعدلية ن ا لك ايد	وزير الداخليــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الشؤون الاجتماعية والعمل ا مين الحسيني	خال العامية يف العنبتاوي	وزير الصحــــــة صالح برقان
وزیرالمواصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ِ الزراعــة مي عيى الدين	وزير الانشاء والتعمير ايوپ مسلم

المادة ٨١ – كل من :

أ ــ باشر عملية سلخ جلد ولم يكن مرخصا بذلك ، أو

ب – فصل الجلد عن الذبيح بالسكين او باية آلة اخرى ولم يكن سلاخا مر خصا ، او

ج – انتزع اجزاء من البدن للجلد ، أو

د - دخل بدون تصريح الى محلات السلخ اثناء قيام السلاخين بعملهم .
 يعتبر انه ارتكب مخالفة ، واذا ارتكب مخالفة للفقرة (ج) المنصوص عليها في هذه المادة قبل مضي سئة اشهر من تاريخ الحكم عليه ، في المخالفة الاولى ، فيجوز للمجلس البلدي ان يسحب الرخصة منه نهائة .

المادة ٨٦ ـ اذا وقعت من مساعد السلاخ ، او السلاخ ، او العامل ، مخالفة بحكم المادة (٨٠) من هذا الفصل . جــــاز للمجلس وقفه عن العمل ، مــــدة لاتزيد عن اسبوع ، واذا تـــكررت المخالفـــات ، فيجوز ان يسحب الرخصة منه نهائيا .

المادة ٨٣– على مفتش اللحوم في مسلخ البلدية مراقبة عملية السلخ بموجب احكام هذا الفصل .

الفصل الخامس عشر ــ مواد شَي

المادة ٨٤ ــكل من ارتكب مخالفة لاى حكم من احكام هذا النظام ، يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير وبغرامة اضافية لا تزيد على دينار عن كل يوم تستمر فية المخالفة بعد الادانة .

الماده ٨٥ ـ يلخى اى نظام سابق متعلق ببلدية سحاب الى المدى الذي تتعارض احكامة مع احكام هذا النظام .

1974/11/17

المحتبن بطسلال

رثیسالوزراء ووزیر الخارجیة	نائب رئيس الوزراء	وزيسر المسالية
حسین بن ناص ر	سعيد المفي	عبد الرحمن خليفة
وزير الداخليـــة	وزير دوله لشؤون رئاسة	وزير
ووزير الموصلات بالوكالة	الوزراء ووزير الدفساع	التربية والتعليم والعـــدلية
صالح المجاني	عبد القادر الصالح	حسن الكايد
قائم باعمال قاضي القضاة ووزير الاقتصاد الوطني رشاد الحطيب	، وذير الشؤون الاجباعية والعمل امين الحسيني	وزير الاشغـــال العـــامة عبد اللطيف العنبتاوي
وزير الصحــة صالح بوقان	وزير الزراءــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الانشاء والتعمسير ايوب مسلم

عكد من الأجل

قرار رقم (۳۰)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٣/٢/٢٠ رقم د/٥/١٦٦١ اجتمع الديوان الحــــاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام المادتين ٢ و ١١ من قانون دعاوى الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ وبيان :

- ١ ما هو المقصود من الدوائر الحكومية المنصوص عليها في هذا القانون .
- ٣ ــ ما هو تأثير حكم الالغاء المنصوص عليه في المادة ١٣ من هــذا القانون على المادة (٩) المعــدلة من قانون منع
 الاتجار مع العدو رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٩ .
 - وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية للؤرخ ١٩٦٣/٢/١٤ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :
- ان الفقرة (أ)من المادة الثانية من القانون المطلوب تفسيره تنص على ان كلمة (الدعاوى) الواردة في هذا القانون
 تعني الدعاوى الحقوقية .
- وان الفقرة (ب) منها تنصعلي أن كلمة(الحكومة)تعني الحكومة الاردنية الهاشمية او اية دائرة من دوائرها .
- ٢ ــ ان الفقرة (ب) من المادة الثالثة تنص على ان الدعــاوى التي ضد الحكومة تقام على النائب العــام كمدعى عليه
 يصفته ممثلا للحكومة .
- ٣ ان المادة ١١ تنص على انه عند اكتساب الحكم الصادر ضد الحكومة الدرجة القطعية ترفع صورة مصدقة عنه
 الى رئيس الوزراء الذي عليه ان يأمر بتنفيذه .
- ٤ ان المادة ١٣ منه تنص على ما يأتي (يلغى قانون دعاوى الحكومة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٣ واي تشريع اردني او فلسطيني الى المدى الذي يخالف احكام هذا القانون)
- ان المادة ٩ المعدلة من قانون منع الانجار مع العدو الفلسطيني رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٩ تنص على ما يأتي (يحق للحارس ان يدخل في الدعاوى الحقوقية او في الاجراءات القانونية الاخرى بما في ذلك الدعاوى المستأنفة كمدع او مدعى عليه او مستأنف او مستأنف عليه وان يحضر ويرافع إمام اية محكمة او مجلس قضائي او محكم اما بذاته او بواسطة موظف من موظفي الحكومة او بواسطة محام مفوض منه كتابة . . . الىخ .

ومن هذه النصوص يتضح فيما يتعلق بالنقطة الاولى ان احكام قانون دعاوي الحكومــــة تشمل كافة الدعاوى الحقوقية التي تقام على الحكومة أو على اية دائرة من دوائرها .

واما عباره (دوائر الحكومة) فتعني جميع المصالح الحكومية التي تساهم في اداء وظائف الدولة سواء اكانت من الدوائر المنصوص عليها في نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ او السدوائر الاخرى التي الحدثث او ستحدث بموجب اي تشريع آخر

ولهذا فان الحكم الذي بصدر ضد الحكومة في دعوى حقوقية اقيمت على احد ممثلي الحكومة غـــير النائب العام يجب تنفيذها بالطريقة المرسومة في المادة ١١ المذكورة .

اما فيما يتعلق بالنقطة الثالثة فانه وان كانت المادة ١٣ من قانون دعاوي الحكومة نصت على الغاء اي تشريسه اردني او فلسطيني الى المدى الذي تخالف احكامه احكام هذا القانون. الا ان ذلك لا يفيد الغاء القاعسدة المقررة في المادة ٩ المعدلة من قانون الاتجار مع العدو رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بكيفية تمثيل الحكومة في الدعاوي التي تقام على دائرة حراسة املاك العدو، ذلك لان قانون دعاوي الحكومة انما يقرر قواعد واجراءات عامة في قضايا الحكومة بينما قانون منع الانجار مع العدو يقرر قواعد واجراءات خاصة في نوع معين من الدعاوي.

ومباديء التفسير المتفق عليها ان القوانين الحاصة باحكام استثنائية لا تلغى الا باحدى الطريقتين التاليتين :

- الالغاء الصريح بقانونجديد سواء أكان عاما او خاصا بذكر فيه صراحة ابطال العمل باحكام القانون القـــديم
 كلماً او جزئياً .
- ٢ الالغاء الضمني باصدار قانون خاص جديد تتنافر احكامه مع احكام القانون القديم ، اذ ان القوانين الحاصة بالاحكام الاستثنائية لا تلغى ضمنا بقوانين عامة .

ومن الواضح انه لا يوجد نص صريح في قانون دعاوى الحكومة على الغاء الحكم الحاص المقرر في المـــادة الناسعة المشار اليها .

هذا فضلا عن انه لا يوجد تعارض بين احكام قانون دعاوى الحكومة والمادة ١٣ من قانون منع الانجار مــع العدو ، اذ ان هذه المادة لم تنص على ان حارس املاك العدو هو وحده الذي يمثل دائرة حراسة امــــلاك العـــدو في القضايا التي تقام منها او عليها ، وانحا اجازت له ان يمثل هذه الدائرة بالاضافــة لممثل الحكومـــة المنصوص عليه في قانون دعاوى الحكومة .

ولهذا فلا تأثير للالغاء الوارد في المادة ١٣ من قانون دعاوى الحكومة على احكام قانون منع الاتجار مع العدو من حيث تمثيل دائرة حراسة املاك العدو .

هذا ما نقرره بالاكثرية في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

1977/7/8

رثيس الديوان الخاص	عضو	عضو	عضو	عضو
بتفسير القوانين	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	المستشار الحقوقي	مندوب وزارة
رئيس محكمة التمييز			لرثاسة الوزراء	المحسالية
		و غالف ۽		ر مخالف ،
عسلي مسهار	موسى الساكت	نجيب الرشدان	شكري المهتدي	جيال الحسن

فيها يتعلق بالبند الثالث من التفسير فاني ابدي رأبي مستقلا

لدى الرجوع لنصوص القانون نجد ان قانونالاتجار مع العدو الفلسطيني الصادر سنة ١٩٣٩ يخول حارس املاك العدو ان يمثل دائرته بخصوص اموال الاعداء ، بينها صدر قانون دعاوى الحكومة سنة ٩٥٨ الذي حصر حق تمثيل الحكومه في النائب العام او من ينتدبه أو من ينتدبه وزير المالية بدلا من النائب العام وهذا النص يخالف قانون الاتجار مسع العدو.

وحيث انه يفترض في القانون المتأخر انه افضل من سابقه وان الشارع اراد تطبيقه على الحوادث المستقبلة ولانه ورد في المادة ١٣ منه نص يلغي كل تشريع اردني او فلسطيني تخالف احكامه احكام هذا القانون فان هذا النص يعد الغاء صريحا لقانون الاتجار مع العدو من حيث تمثيل دائرة حارس املاك العدو لدى المحاكم ، ذلك لان هذه الدائرة تعدمن جملة دوائر الحكومة المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون دعاوى الحكومة كما هو واضح من صدر القرار الذي اتفق فيه مع الأكثرية المحترمه في تفرير البند الاول من طلب التفسير .

و لذلك فانه يعمل بقانون دعاوى الحكومة دون قانون الاتجار مـــع العدو في مــألة تمثيـــل دائرة حارس لاك العـــدو.

هذا ما أراه في تفسير البند الثالث المطلوب تفسيره .

صدر ۱۹۶۳/۶/٤

عضو محكمة التمييز نجيب الرشدان

قرار المخالفة

طلب دولة رئيس الوزراء تفسير النصوص التالية التي جاءت على صورة اسئلة تطلب الاجوبة عليها : ـــ

١ - تفسير نص الفقرة ب من المادة ٢ من قانون دعاوى الحكـــومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ وبيان مـــا هي الدائرة
 الحكومية لغابات هذا النص ؟

٢ -- تفسير نص الفقرة الاولى من المادة ١١ من قانون دعاوى الحكومة المشار اليه وبيان ما اذا كان يجوز او لا يجوز
 عقتضى هذا النص تنفيذ الحكم الصادر ضد الحكومة في حالة عدم اقامة الدعوى على المناثب العام ؟

۳ – بیان مدی تأثیر المادة ۱۳ من قانون دعاوی الحکومة الانف الدکر علی نص المسادة اله (۹) المعدلة من قانون
 منع الانجار مع العدو رقم ۳۲ لسنة ۱۹۳۹ (فلسطینی) ۶

ألجو اب على السؤال الاول

من اجل الجواب على هذا السؤال لا بد من التنويه ببادىء الرأي بانه عند تفسير نص في قانون معين يجب ان لا يغيب عن البال انه من الضروري تفسير ذلك النص في حدود اغراض وغايات ذلك القانون لان كل قانون يسن ينطوي على قواعد عامة او خاصة لتنظيم موضوع معين وتمشياً مع هسده القاعدة التفسيرية فان النصسوص المطلوب تفسير ها من قانون دعاوى الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ يجب ان تفسر لاغراض وغايات هذا القانون.

تنص الفقرة أ من المادة ٢ من قانون دعاوى الحكومة المشار البه – تعني كلمة (الدعاوى) الدعاوى الحقوقية .

وتنص الفقرة ب من المادة ٢ المذكورة – تعني كلمة (الحكومة) الحكومة الاردنية الهاشمية او اية دائرة من أرها .

وتنص الفقرة أ من المادة ٣ من القانون المذكورة ــ يقيم النائب العام الدعاوى التي للحكومة على اي كان . وتنص الفقرة ب من المادة ٣ المذكورة ــ تقام الدعاوى ضد الحكومة على النائب العـــام كمدعى عليه بصفته

على ضوء هذه النصوص يبين بكل وضوح ان المقصود بالحكومة في قسانون دعاوى الحكومة هو الشخصية الاعتبارية للدولة ذات الذمة المالية القابلة للالزام والالتزام اي ـ القابلة لان تكون دائنة او مدينة وان اي فرع او جزء من هذه الشخصية الاعتبارية تكون تصرفاته المالية مضافة او مضمونة عن شخصية الدولة الاعتبارية من الناحية المالية وليس له شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلتان ـ يعتبر دائرة من دوائر الحكومة لغابات قانون دعاوى الحكومة ما في المنافقة المن

ولا يجوز تفسير كلمسة (الحكومة) او (ايه دائرة من دوائرها) خارج حدود هذه الاعتبارات لاننا ان فعلنا ذلك نكون قد فسرنا كلمة (الحكومة) لغايات الفقه الدستوري او الفقه الاداري لا لغايات قانون دعاوى الحكومة وينتج مما تقدم ان اي نوع من انواع السلطات العامة او اي فرع من فروع الادارة العامة له شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلتان عن شخصية الدولة الاعتبارية لا يعتبر دائرة من دوائر الحكومة لغايات قانون دعاوى الحكومة وينتج ايضا ان دائرة حارس املاك العدو هي دائرة حكومية لان الحكومه وضعت يدها على اموال العدو فهي مسؤولة عنها مالها.

اما قول الاكثرية المحترمة « ان حبارة دوائر الحكومة تعني جميع المصالح الحكومية التي تساهم في اداء وظائف اللدولة سواء كانت من الدوائر المنصوص عليها في نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها رقم ٢ لسسنة ١٩٥٦ او الدوائر الاخرى التي احدثت او ستحدث بموجب اي تشريع اخر » .

ان الاكثرية في هذا القول لم تراع تعريف الدائرة الحكومية لاغراض قانون دعاوى الحكومـــة وهو ما طلب دولة رئيس الوزراء تفسيره والجواب عليه بل عرفت الدائرة الحكومة بمعناها الواسع المطلــــق مع ان ذلك ليس هو المطلوب كما يبدو من طلب التفسير الذي اثبتناه في صدر هذا الكلام .

ان هناك دواتر كثيرة تساهم في وظائف الدولة واكنها ليست كلها دوائر حكوميسة لغايات قانون دعاوى الحكومة به ان مفهوم وظائف الدولة في العصر الحديث اتسع نطاقه بحيث اصبح من وظائفها التدخل في النواحي الاقتصادية والصناعية المختلفة فالمؤسسات العامة تساهم في اداء كثير من وظائف الدولة وهي ذات شخصية اعتبارية مستقلة و ذمة مالية مستقلة فمثلا مؤسسة الاقراض الزراعي وسكة حديد الحجاز ودائرة ميناء العقبة فهذة كلها تساهم في اداء بعض وظائف الدولة ولكنها ليست دوائر حكوميسة لغايسات قانون دعاوى الحكومسة وان كانت دوائر حكومية لغايات اخرى .

كذلك فليست كل دائرة مذكورة في نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ تعتبر دائرة حكومية لغايات قانون دعاوى الحكومة فمثلا ينص هذا النظام على ارتباط دائرة سكة حديد الحجساز بوزارة المواصلات مع انها ليست دائرة حكومية لان سكة حديد الحجاز وقف اسلامي له شخصيته الاعتباريسة وذمته المالية المستقلتان. ان الغاية من وضع هذا النظام ليس بيان ما يعتبر دائرة حكومية وما لا يعتبر دائرة حكومية وانما وضع لغاية الاشراف الحكومي والضبط والربط الاداريين. وكما قلت في مستهل هذا الكلام ينبغي ان تفسر نصوص اي تشريع على ضوء اغراض وغايات ذلك التشريع.

الجواب على السؤال الثاني

ان الجواب على هذا السؤال هو نتيجة من نتائج الجواب على السؤال الاول وبيسان ذلك ان الفقرة الاولى من المادة (١١) من قانون دعاوي الحكومة موضوع البحث تنص « عند اكتساب الحكم الصادر ضد الحكومة الدرجة القطعية ترفع صورة مصدقة عن الحكم النهائي الى رئيس الوزراء الذي عليه ان يأمر بتنفيذه » وبما ان النائب العام هو الذي يمثل الحكومة في الدعاوي التي تقام عليها كما تنص على ذلك الفقرة (ب) من المادة ٣ من قانون دعاوي الحكومة لذلك فان الحكم الذي يصدر في الدعوى التي لا تقام على النائب العام لا يعتبر حكما صادراً ضد الحكومة وبالتالي لا يجوز تنفيذه ضد الحكومة .

الحواب على السؤال الثالث

ان المادة الـ (٩) المعدلة من قانون منع الاتجار مع العدو رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٩ وهو قانون فلسطيني _ تعتسبر ملغاة بقانون دعاوي الحكومة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ حيث جاء في نص المادة ١٣ من هذا القانون و يلغى اي تشريسع اردني أو فلسطيني الى المدى الذي تخالف احكامه هذا القانون » . ان قانون دعاوى الحكومة جعل النائب العام هو الممثل انقسانوني للحكومة في الدعاوى التي تقام منها أو عليها وهو قانون لاحق بالنسبة لقانون منع الاتجار مسع العدو الآنف الذكر الذي جعسل حارس املاك العدو وهسو قانون سابق تتعارض احكامه _ في موضوع الممثل القانوني _ مع احكام قانون دعاوى الحكومة .

ان الاكثرية تقول. لا يوجد نص صريح في قانون دعاوى الحكومة على الغاء الحكم الخاص المقرر في المادة التاسعة المشار اليها يديني ان الاكثرية لا تعتبر النص الوارد في المادة ١٣ من قانون دعاوى الحكومة وهو يلغي أي تشريع اردني المشار اليها يديني الى المدى الذي تخالف احكامه هذا القانون» نصا صريحاً ملغياً للحكم الخاص المقرر في المادة ٩ المعدلة من قانون منع الانجار مع العدو

ان النص الوارد في المادة ١٣ من قانون دعاوى الحكومة الذي سبقت الاشارة اليه فيه كل الصراحة لالغاء الحكم الخاص المقرر في المادة ال (٩) المعدلة من قانون منع الاتجار مع العدو لأن الالغاء الوارد في الفقرة « ياخي اي تشريع اردني او فلسطيني الى المدى الذي تخالف احكامه هذا القانون ه فيه همن العموم والشمول بحيث ينصب على ي تشريع سواء كان ذلك التشريع يقرر قواعد وإجراءات عامة او خاصة ما دامت احكامه تعارض مع قانون دعاوى الحكومة و مما يؤيد هذا الرأي ما ذكره الدكتور حسن كبرة استاذ القانسون المدني في جامعة الاسكندرية في كتابه اصول القانون الطبعة الثانية صفحة ٤ ، ٤/٥ ، ٤ قال ما نصه وان مشروع قانون اصدار القانون المدني الجديد كان ينص و كذلك يلغي الحكم القانون المدني — فأعترض في لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ على هذه الفقرة لان المراد هو ان يحل التقنين الجديد على التقنين القديم على ان تبقى مكملا بما سبق صدوره من قوانين خاصة وانتهى الأمر الى حلف هذه الفقرة تأكيداً لحل المدنى من الابقاء على التشريعات الحاصة التي صدرت استثناء من القانون المدني منشئة اوضاعاً دائمة موقوتة تأكيداً لحل المدنى من الابقاء على التشريعات الحاصة التي المحاصة الكلام انه لو أبقيت الفقرة و كذلك يلغي كل حقى يخالف احكام القانون المدني عامة و تلك التي تقرر احكاماً عاصة ولكي لا يأخد هذا الالسغاء حكمه العام الشامل فقد الغيت الفقرة المدنى المدني اردني الو فلسطيني الى المدى الذي تخالف احكامه هذا القانون فهذه الفقرة لا بد من اعطائها مدلولها يلغي اي تشريع اردني الو فلسطيني الى المدى الذي تخالف احكامه هذا القانون فهذه الفقرة لا بد من اعطائها مدلولها يطبغ ومعناها لان المفروض ان المشرع يقصد ما يقول وهو لا يتزيد ولا يكور .

اما قول الاكثرية انه لا يوجد تعارض بين احكام قانون دعاوى الحكومة والمادة الـ (٩) المعدلة من قانون منع الانجار مع العدو و فهو ايضا لا يتفق مع الواقع ذلك ان قانون دعاوى الحكومة جعل النائب العام هو الممثل القانوني للدعاوى التي تقام من الحكومة او احدى دوائرها او التي تقام عليها في حين ان المادة الـ(٩) المعدلة المشار اليها جعلت حارس املاك العدو هو الممثل القانوني في الدعاوى التي تقام من او على دائرة حارس املاك العدو ، انني اعتقد هنا ان التعارض بين الحكمين لا يحتاج الى ايضاح .

بناء على ما تقدم فاننا نخالف الاكثرية في تفسيرها للنصوص المطلوب تفسيرها ١٩٦٣/٦/٤ .

المستشار الحقوقي لوزارة المالية جمال الحسن

تعليات التصدير رقم (٤) لسنة ١٩٦٣

صادرة عن وزير المـــالية

بالاستناد الى الفقرة (ج) من المادة (١٢) المضافة الى نظام الشؤون المالية رقم ١ لسنة ١٩٥٩ بمقتضى النظام رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٩

١ ــ يعفى من احكام الفقرة (أ) من المادة (١٢) المضافة الى نظام الشؤون المالية رقم ١ لسنة ١٩٥٩ بمقتضى النظام
 رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ البضائع والمواد المصدرة من قبل العائلة المالكة .

٢ _ ينغى ما جاء في الفقرة (د)من المادة الاولى من تعليمات التصدير رقم ١ لسنة ١٩٦٣ ويستعاض عنه بما يلي : __
 ه الامتعة الذاتية والمنزلية المستعملة والمنقولة بسبب تغيير محل الاقامة .

٣ _ يعمل بهذه التعليمات اعتبار ا من تاريخ نشر ها في الجريدة الرسمية .

وزير المالية

·SEE SEE